

حضور الأردنيات بقوة في الحياة العامة والسياسية لا يجب تطلعهن إلى تحقيق المزيد من العدالة

رفع نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية ومواقع صنع القرار طموح الأردنيات

لم يمنع حضور المرأة الأردنية بقوة في الحياة السياسية والعامة من تطلعهن إلى المزيد من العدالة في الفرص بين الرجال والنساء. وتنشد المرأة الأردنية بلوغ تمثيل أكبر للنساء في مواقع صنع القرار في السلطتين التنفيذية والتشريعية ومجالس المحافظات، والمحليات المحلية والبلدية. وترى رائدات أن إعطاء حقوق المرأة كاملة من شأنه إزالة الفجوة بين المرأة والرجل في الوصول إلى التمكين الاقتصادي الحقيقي، والتمثيل السياسي الكامل في مناصب صنع القرار.

عمان - اقتحمت المرأة الأردنية صفوف العمل بشكل كبير وأصبح لها مكان وحيز في مختلف المجالات على اختلاف طبيعتها وتموّعت المرأة الأردنية في المجال السياسي بدعم من الدولة. ورغم ما تحققت لها من إنجازات في مختلف الميادين، ما تزال الأردنية تتطلع إلى تحقيق المزيد من العدالة في الفرص بين النساء والرجال في الحياة العامة.

ودأبت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في الأردن منذ تأسيسها في العام 1992، على التقدم للمجالس النيابية المتتالية بلائحة مطالب تشريعية تتضمن تطلعات الأردنيين جميعاً نحو المزيد من المساواة والعدالة بين الرجل والمرأة، في إطار سياق مهم قاعدته أن النهوض بالمرأة الأردنية وتمكينها لا يمكن فصله عن نهوض المجتمع الأردني وتطوره ككل.

تحقيق المساواة

قالت الدكتورة سلمى النمى العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إنها تتطلع إلى وصول المزيد من النساء إلى مواقع صنع القرار في السلطتين التنفيذية والتشريعية ومجالس المحافظات والمجالس المحلية والبلدية ومجالس إدارة المؤسسات والشركات، من خلال العمل على تعديل التشريعات لتتواءم مع الاستراتيجيات الوطنية.



أسمى خضر:

لا بد من اعتبار قضايا النساء ذات أولويات أساسية وطنية وتنموية ملحة



سلمى النمى:

وصول المزيد من النساء إلى مواقع صنع القرار ومجالس المحافظات أهم تطلعاتنا

وأكدت النمى أن تطلعات النساء لم تتوقف عند هذا المطلب فقط وإنما ينظرن باهتمام أيضاً إلى توفير فرص للنساء في سوق العمل، وزيادة حجم مشاركتهن الاقتصادية، واهتمام أكثر في التعاطي مع ظاهرة العنف ضدن بمختلف أنواعه على المستويين الرسمي



المرأة الأردنية خطت خطوات هامة في المجال السياسي

وعلى صعيد التطلعات الاقتصادية، تعتقد رنا العبوة رئيسة جمعية نادي صاحبات الأعمال والمهن، أنه أن الأوان لوضع حلول تنصف المرأة وتلبى رغباتها واحتياجاتها، وطموحها وتعطيها فرصاً متساوية في التوظيف بالإضافة إلى سد الفجوة في الأجور، وتحسين بيئة الأعمال، وتوفير مواصلات ملائمة وحضانات، وتوفير مساحات صناعية وتجارية بأسعار مناسبة ومواقع مدروسة خاصة لشركات رائدات الأعمال الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

التقدم الذي شهده الأردن يقتضي رفع نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والمؤسسات النقابية وفي مواقع صنع القرار

ولا تقتصر التحديات المطروحة على المرأة الأردنية على مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية، وإنما تخوض العديد من الممارك للحد من العنف بمختلف أشكاله تجاهها. وتقوم العديد من مؤسسات المجتمع المدني والناشطين في مجال حقوق المرأة بمعالجة هذه الإشكالية من خلال الضغط على الجهات المعنية بتعديل التشريعات والقوانين التي تصب في صالح المرأة، بما ينسجم مع المعاهدات والمواثيق الدولية المناهضة لكافة أشكال العنف بحقها.

واستطاعت المرأة الأردنية عبر مسيرتها مواجهة الكثير من الصعوبات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، كان آخرها التحديات التي فرضتها جائحة كورونا وتداعياتها الاستثنائية، من خلال عملها في الخطوط الأمامية للتصدي لهذه الجائحة كطبيبة وممرضة وربة منزل. ودعا ناشطون في مجال المرأة إلى تكثيف الجهود المستهدفة لتحقيق المساواة القانونية والاجتماعية والسياسية للمرأة على المستوى الدولي، وتعزيز حضورها في مواقع صنع القرار وسوق العمل، وتفعيل القوانين الرائدة لأشكال العنف ضد المرأة، والذي يشكل، بحسب الإجماع الدولي، انتهاكاً لحقوق الإنسان ويحد من تمتع المرأة بحقوقها المشروعة.

ويعمل الأردن على تعزيز المشاركة الكاملة والفاعلة للمرأة في مختلف المجالات وتمكينها وإبصاليها مواقع صنع القرار، من خلال الاستمرار في تنفيذ برامج التمكين السياسي للمرأة في الشقين الحزبي والبرلماني والعمل العام.

كما تركز اللجنة الوزارية لتمكين المرأة بالأردن، من خلال برامجها وأهدافها على التمكين الاقتصادي للمرأة، واتخاذ كل الإجراءات والتدابير لحماية النساء من العنف وحماية حقن في العيش بكرامة، وتمتعن بالموطنة الكاملة والفاعلة. وما دعم الحكومة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأردنية للمرأة 2020-2025، لتوفير واقع أفضل للنساء في مختلف المجالات إلا دليل على ذلك.

والأهمي، بالإضافة إلى العمل على تغيير الاتجاهات المجتمعية السلبية والقوالب النمطية المبنية على الفوارق بين الجنسين. وقالت الدكتورة علة عمادي الأمينة العامة للمجلس الأعلى للسكان بالأردن لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) إن تحقيق المساواة وإعطاء المرأة الأردنية حقها الكامل كمواطنة سواء بمنح جنسيتها لبنائها وبناتها، وتخصيص حصص إلزامية في جميع المؤسسات وجميع المستويات لتمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30 في المئة، والتمتع بحقوقها كاملة تحت أطر تشريعات معدلة تلتقي التمييز بكافة أشكاله، هو الأمل الحقيقي الذي سيجهل الأردن يرتقي إلى المستوى العالمي الذي يستحقه، ويرزى الفجوة بين المرأة والرجل في الوصول إلى التمكين الاقتصادي الحقيقي، والتمثيل السياسي الكامل في مواقع صنع القرار. إلى جانب ذلك، ترى عبلة أبوعلبة الأمينة العامة لحزب الشعب الديمقراطي والنائب السابق في البرلمان الأردني أن مواكبة التطورات الكبيرة التي وقعت في بنية المملكة الأردنية الهاشمية، تقتضي رفع نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والمؤسسات النقابية، وفي مواقع صنع القرار.

ومن أجل مشاركة واسعة ونوعية للنساء في البرلمان والحكومة، بنيت أبوعلبة الحاجة لتطوير قانون الانتخاب وكل التشريعات المنظمة للحياة السياسية؛ فخوض المعارك الانتخابية على أساس قوانين عادلة، سيدفع باتجاه الوصول إلى تحقيق المساواة والتمثيل الواسع للنساء ليس فقط عددياً وإنما نوعياً أيضاً.

فيما قالت المحامية أسمي خضر

الرئيسة التنفيذية لجمعية معهد تضامن النساء الأردني إن النساء يسعين إلى المساهمة وبشكل فاعل في بناء الدولة المدنية الديمقراطية العصرية المنتجة في النوية الثانية للدولة، حيث تظل الأردنيات متمسكات بمطالبات ومسؤوليات المواطنة حقوقاً وواجبات. وترى خضر أنه لا بد من اعتبار قضايا النساء ذات أولويات أساسية وطنية وتنموية ملحة، وتدعو إلى ضرورة تنقبة جميع التشريعات الموضوعية والإجرائية من البنود التمييزية ضد النساء، وإدماج احتياجات الجنسين في الاستراتيجيات والموازنات والخطط والبرامج على أساس المساواة.

وتؤكد أسماء الرواحنة النائب في مجلس النواب الأردني، أنها تتطلع إلى زيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار، سواء في تركيبة الحكومة كوزيرات، أو في البرلمان أو في المجالس البلدية أو مجالس المحافظات أوفى المناصب الإدارية القيادية في القطاعين العام والخاص، مؤكدة أن المرأة أقل فساداً وتسعى دائماً للعمل بإخلاص، لذا يجب الاستفادة من ذلك عبر دعم وصولها إلى المناصب القيادية.

وبلغت درجة الأردن في المشاركة والفرص الاقتصادية 145، وفي درجة التحصيل التعليمي 81، فيما كانت درجة الصحة والبقاء 103، وفي التمكين السياسي 113. وتشكل نسبة المرأة الأردنية 47.1 في المئة من إجمالي سكان المملكة، ويعد وضع المرأة الاقتصادي أكثر صعوبة من الرجل لتأثرها بالتغيرات الاقتصادية

فاروق يوسف

المرأة العربية في العموم هي "رجل مقنع". ذلك حكم قاس، لكن وقائع كثيرة عبر عقود من السنوات أكدت أن المرأة لا تحظى برضا المرأة. غالباً ما تخسر المرأة في الانتخابات لأن النساء لم يقترعن لصالحها. الشيء نفسه يحدث فيما لو تبوّأت المرأة منصباً رفيعاً في الدولة.

لا تميل المرأة إلى أن تخضع لأوامر امرأة أخرى في العمل. بغض النظر عن المستوى العلمي والثقافي والتربوي للمرأة المسؤولة فإنها لا تصلح من وجهة نظر النساء للقيادة كما يصلح الرجل. ذلك ما لا تصرح به امرأة، غير أن الواقع يضعه أمامنا كلما فشلت امرأة في أدائها العملي. المشكلة التي لا تعترف بها النساء المناهضات لقيادة المرأة إنما تكمن في أن الثقافة الذكورية متمكنة من مجتمع يمارس سلطته على الغالبية من النساء، اللواتي يعتقدن أن معارضة تلك الثقافة يمكن أن تحرمهن من حماية المجتمع الذي يظل بالنسبة لهن هو الغطاء الوحيد.

كانت وفاة المفكرة والروائية المصرية نوال السعداوي (1931 - 2021) مناسبة للصدام بين المرأة كما هي في الواقع والمرأة كما دعت إليها السعداوي. كان ذلك الأمر هو واحدة من أكبر فضائح ثقافتنا المعاصرة. لقد تعرضت المفكرة التي عُرفت بجراتها وشجاعته واستبسالها في الدفاع عن حرية المرأة واستقلال وجودها أثناء حياتها إلى هجوم عنيف من جهات سلفية عديدة كان الرجال يتقدمون جبهاتها. أما بعد موتها فقد كان الهجوم الأعنف يتم من جهات نسائية.

ما كان مؤلماً وبعيداً عن التصديق أن نساء يمكن اعتبارهن مثقفات قد دخلن إلى الحرب ضد السعداوي لم تتكلم أثناء حياتها بما يشي بالوقوف المعادي الذي صرن بجاهرن به بعد وفاتها. تصرف المتعصبون من الرجال بما لا يليق بادعائهم الإيمان أما النساء فإنهن تصرفن بما لا يليق بكونهن نساء.

السعداوي التي اعتبرت من وجهة نظر المتعصبين داعية انحلال وفسق وفجور، كان ينبغي ألا تكون كذلك من وجهة نظر النساء اللواتي دافعت عن وجودهن الأنثوي والأسري ضد كل أنواع العنف التي تمارس ضدهن سواء من قبل الأفراد أو من قبل المجتمع. غير أن الأمور بدت مقلوبة.

عقدة سوء الفهم التي وقعت السعداوي ضحية لها إنما تعود إلى ذكورية المجتمع. ذلك ذكورية المجتمع. غير أن أسوأ تجليات تلك العقدة ظهرت حين تبين أن النساء كن يتقدمن جحافل المدافعين عن الهيمنة الذكورية بكل ما تنطوي عليه من إجحاف

عندما كانت نوال السعداوي داعية حرية، ولم تكن تلك الحرية حكراً على النساء بالرغم من أن اختصاص السعداوي العلمي قد فرض عليها نوعاً من المعرفة بالاختلاف الجنسي للنساء. وهو اختلاف من شأنه أن يفرض شروطاً لحياة مستقلة لم يكن المجتمع الذكوري قادراً على هضمها والتعامل معها بشكل إيجابي وبما يليق بطرفي المجتمع "المرأة والرجل". وبذلك يمكن القول إن السعداوي لم تكن عدوة للرجال بل كانت متزوجة، ولم تكن أيضاً محروسة للنساء لكي ينخرطن في صفوف منظمات ثائرة ضد ما يُسمى بالمجتمع الأبوي. السعداوي كانت طبيبة وباحثة ومفكرة، وجدت أن من واجبه أن تقول الحقيقة بغض النظر في ما إذا كان ما تقوم به متعارضاً أو متطابقاً مع وجهات النظر العامة. وإذا ما كانت المفكرة المصرية قد اتخذت مواقف معارضة للنظام السياسي المصري، فإنها كانت إيجابية في التعامل مع الظاهرة الدينية من غير أن تهادن رجال الدين الذين كانوا من وجهة نظرها يزورون الدين من خلال وضعه في خدمة السياسة.

نوال السعداوي في مواجهة مجتمع نسوي مذكر

لحقوق المرأة في أن تتمتع بحياة سوية.

كانت نوال السعداوي داعية حرية، ولم تكن تلك الحرية حكراً على النساء بالرغم من أن اختصاص السعداوي العلمي قد فرض عليها نوعاً من المعرفة بالاختلاف الجنسي للنساء. وهو اختلاف من شأنه أن يفرض شروطاً لحياة مستقلة لم يكن المجتمع الذكوري قادراً على هضمها والتعامل معها بشكل إيجابي وبما يليق بطرفي المجتمع "المرأة والرجل". وبذلك يمكن القول إن السعداوي لم تكن عدوة للرجال بل كانت متزوجة، ولم تكن أيضاً محروسة للنساء لكي ينخرطن في صفوف منظمات ثائرة ضد ما يُسمى بالمجتمع الأبوي. السعداوي كانت طبيبة وباحثة ومفكرة، وجدت أن من واجبه أن تقول الحقيقة بغض النظر في ما إذا كان ما تقوم به متعارضاً أو متطابقاً مع وجهات النظر العامة.

وإذا ما كانت المفكرة المصرية قد اتخذت مواقف معارضة للنظام السياسي المصري، فإنها كانت إيجابية في التعامل مع الظاهرة الدينية من غير أن تهادن رجال الدين الذين كانوا من وجهة نظرها يزورون الدين من خلال وضعه في خدمة السياسة.

قد اتخذت مواقف معارضة للنظام السياسي المصري، فإنها كانت إيجابية في التعامل مع الظاهرة الدينية من غير أن تهادن رجال الدين الذين كانوا من وجهة نظرها يزورون الدين من خلال وضعه في خدمة السياسة.



بغض النظر عن المستوى العلمي والثقافي والتربوي للمرأة المسؤولة فإنها لا تصلح من وجهة نظر النساء للقيادة كما يصلح الرجل. ذلك ما لا تصرح به امرأة، غير أن الواقع يضعه أمامنا كلما فشلت امرأة في أدائها العملي

وحيث تقدم السعداوي باعتبارها ملحدة فإن ذلك يُخالف حقيقة ما كانت تقوله. فهي ليست باحثة في الأديان ولم تزعم يوماً أنها كذلك. كل ما كان يهمها أن تصحح الوضع الذي تعيشه المرأة العربية، وهو من وجهة نظرها وضع لا يليق بالإنسان في عالمنا المعاصر.

وبغض النظر عما كانت تفكر السعداوي فيه، فإن كتاباتها هي بكرة ثورة نسوية سعى الكثيرون إلى تعطيلها أو تأخيرها، ولكني على يقين من أنها قادمة لا محالة.

وإذا ما كان المجتمع الذكوري قد حرك جحافل نسائه ضد السعداوي فألذته كان على يقين من أن المرأة العربية لم تصل إلا في مرحلة سيادتها على عقلها وجسدها وهي تعيش بعقل رجل وجسد امرأة.

